العدد (1587) السنة السابعة - السبت (22) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

حضارية الحوارات ...

أسئلة في صيانة الانسان وبناء الدولة... سويسرا نموذجاً

علي حسن الفواز

هل يمكن للعرب ان يؤسسوا دولة مثل سويسرا لا تشتري السلاح بقدر ما تشتري بالونات الهواء وكاسيتات اغاني البوب؟ وهل يمكن للعرب ان يفتحوا حدودهم وقلوبهم على بعضهم البعض على طريقة دول الاتحاد الاوروبي دون عقد داحس والغبراء وتخريجات نظرية المؤامرة؟ وهل يمكن لهم ان يحلّوا مشاكلهم السياسية والعقائدية والطائفية مع معارضاتهم المأزومة دائما على طريقة ما أنجزه الايرلنديون البروتستانت مع خصومهم الكاثوليك وميليشيات الجيش الجمهوري الايرلندي السري ؟

هذه الاسئلة ليست نزوعا أوتشريحا في فنطازيا السياسة وليست محاولة في اثارة اسئلة غرائبية في فن اللامعقول !! لكنها وببساطة شديدة تداعيات او احلام ما بعد المحنة دائماً اذ يتحول اصحاب المحنة وبعد سقوط الفاس على الرأس الى حالمين بامتياز والى باحثين عن حلول طهرانية وعرفانية واخلاقية تنقذهم من مصائبهم ، وربما تحرضهم على قراءة كل مرجعيات المحن في التاريخ والثقافة والسياسة الفقهية والتأويلية ومفهومات الحاكم والمحكوم والمواطن وحقوقه وتاريخ حرمانه الطويل ازاء أحكام اولي الامر، ربما للتلذذ بها اوربما للممارسة لعبة جلد الذات بطرق اكثر مازوكية.

الحديث عن علاقة العرب بدولة مثل سويسرا هو حديث في اصلاح ذات الشأن ،،فسويسرا دولة ليست نفطية لكن كل اموال نفوط العالم تذهب اليها وهي ليست في منتصف الكرة الارضية لكن العالم كله يضبط وقته على الساعات السويسرية، وهي ليست دولة سياسية بالمعنى الاشهاري والامبريالي للسياسة، لكن العالم يضبط سياساته وقوانيه واحكامه ومفاهيم علاقاته الدولية والصحية على الارض السويسرية دائما. وهذه المفارقات العجيبة تدعونا للتساؤل هل سويسرا هي دولة خالصة للبنوك العالمية؟ وهل انها دولة لضبط الوقت الكوني في ساعاتها الشهيرة فقط؟ وهل هي دولة اتفق العالم ومحاربوه على جعلها موطن الثقة لكي تكون ارصدتهم المعلنة والسرية في حاضنة هذه الدولة دون خشية من قراصنة او سرّاق بنوك او تزوير عملات او تبييض اموال؟ انها كذلك، لكنها اصلا دولة (انسانية) أجمل مافيها قيم المواطنة، وكل ما فيها دقيق ومنظم وعادل وحضاري ومسالم بدءا من الانسان ذاته وصولا الى طبائع النظم والقوانين والاعراف والحسابات، وهذ ما يجعلها لاتحتاج الى جيش عرمرم، ولا الى اجهزة مخابراتية بحجم KGB ،CIA لمراقبة كل شاردة وواردة وحبس انفاس في ذهابهم وايابهم ونومهم ومعرفة مافي جيوبهم ورؤوسهم، ولا لاجهزة خاصة لمتابعة تطبيق شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. لانها تملك نظاما داخليا واخلاقيا للرقابة.

ان سويسرا دولة لم تنزل من السماء! ولم يدخل المقدس الكنائسي في صناعتها بقدر ما صنعها الانسان ذاته، الانسان الحضاري الذي آمن وادرك ان الحياة تؤسس على التعاون والحوار والاحترام والشراكة والصدق والمسؤولية والارادة ، وليس على الكراهية وتعقيم افكار الآخرين بالمطهرات وكبس انفاسهم وطردهم من الحراك السياسي والانساني ،لان الحياة المتحركة والافكار المتحركة وحدها الصالحة للري والوضوء والغسول وماعداها فهو راكد وفاسد ...لذا نحن بحاجة حقا الى الدرس السويسري في انشاء الدولة وتوظيف الاشياء الصالحة في الاماكن الصالحة.

وبصدد التجربة الاوروبية وبرنامج اتحادها الاوروبي وانجازاتها خلال سنوات قليلة في صناعة استثنائية لمفاهيم الشراكة والتوحد والحوار الحضاري، نجد ان هذه الصناعة باتت علامة لتأكيد فكرة التحضر، وعمق وعي المؤسسة الاوروبية الرسمية والمدنية لمسؤولياتها في اسناد أنسنة مشروع الدولة والمجتمع والمؤسسة والمواطنة، فضلا عن العمل على ايجاد قاعدة اقتصادية متينة للتحضر، تلك التي جاءت عبر اصدار عملة مشتركة له هوية ولها قيمة وقوة تداول يمكنها من السيطرة والمنافسة والحضور مع العملات الاخرى خاصة مع العملة (الامبريالية) الدولار الصانع العتيد للاوهام والاخيلة والغوايات.

نحن كثيرا مانقول دائما اننا امة خالدة تاريخية وساحرة وذات جغرافيا طوبوغرافية وروحية ،واننا امة ذات لغة باهية ساحرة ، لكننا لم نزل نعيش خارج التاريخ بمازوكيات القهر الاقتصادي والقهر السياسي ، ولم نشر عما يؤكد خلودنا القديم، بدءا من عدم عقد اية اتفاقية من اتفاقيات و برامج جامعتنا العربية العتيدة منذ عام ١٩٤٥ وانتهاء بايامنا المعاصرة المفتوحة على احتمالات لاتنتهي، لا في الحرب ومحنها الكثيرة، و لا في الثقافة ولا في السياسة ولا في الاسواق ولا حتى في اخلاقيات المطارات ،ندخل اليها اغرابا ومراقبين بالكاميرات الامنية شديدة الحساسية! ونخرج منها دون وداع وربما بشيء من التشفي كما يحدث الآن في المطارات وعند الحدود العربية.

لم نحوّل اية اتفاقية اطارية او بينية الى برامج عمل والى تنمية حية، الملفات كثيرة والرفوف عامرة، ومهيمنات المراقبة والتلصص وشحن غلو اء الحروب والارهاب والتكفيري حاضرة في كل مكان، حتى بات الهاجس الامني يطاردنا كأشباح.. مهنية التنفيذ الاخلاقي الحضاري عاطلة والحمد لله، نعاني من فوبيا المختلف والمتعدد، مثلما نعاني من عقدة الخواجة دائما كما يقول الاخوة المصريون ومن هيمنة اللكنات وهيمنة الشعر الاشقر والثقافة الصفراء، عصابيون حدّ الهوس في امور الذاتوية !! لكننا شرهون جدا في الأمور العامة العربية، نصف عمالتنا المستوردة من شرق اسيا وخبراتنا المستوردة من غرب اوربا ،وما بين هذا الشرق والغرب ، تسقط العمالة العربي وتعاني الفقر وتدني الخبرات وسقوط برامج السوق العربية المشتركة ،وتكافل الارادات والمسؤوليات، لان الناخب العربية والحكومات العربية مازالت تنظر بريبة الى عروبتها اولا، وما زالت تخشى هيمنة السيد والاخ الكبير صاحب الوصايا من ان تؤثر التنمية العربية والسوق العربية المشتركة والتكافل العربي على خلق قوة اقتصادية وسياسية اقليمية تؤثر على برامج التسويق العالمي ونظام التجارة الحرة ، وحركة البضائع الغرب امريكية في الاسواق العربية التي مازلت لحد الآن اكبر سوق استهلاكي للبضائع الغربية واليابانية والاسلحة الامريكية والفرنسية والبريطانية والروسية ...فضلا عن طبيعة التوازنات الصراعية في المنطقة بين العرب واسرائيل.

الاتحاد الاوروبي ورغم (تبلبل) اللغات والمرجعيات القومية بين حواضنه ظل هو الاتحاد المهني والسياسي والعملياتي، والذي مازال يسهم في انجاع النشاط الاقتصادي والمالي بين دول الاتحاد في التجارة البينية وفي البرامج المشتركة بمعدلات فاقت التصور، اذ تمكنت العملة الاوروبية (اليورو) من ان تضع الدولار في حرج شديد، نجحت برامجه وتطبيقاته في خلق بيئة ثقافية وسياسية وسياحية واسعة وفاعلة فتحت الابواب للمواطنين من اوروبا للتزاور وتبادل المنافع الثقافية دون رقابات او فيزات ودون اسئلة امنية بائسة ومريرة، حتى بات المواطن الاوروبي يضع هذه الاسئلة ان مارسها احمق ما بمثابة تجاوز على حقوقه الشخصية والدستورية ...

الاسئلة الذي نطرحها هنا، كيف يمكن لنا ان نستفيد من تجارب الآخرين ونتخلص من عقدنا الامنية ونظرية المؤامرة الساكنة تحت جلد أي رجل أمن في المطار وعند مفتشي الحدود وعند رئيس الدولة في آن معا، وكيف يمكن لنا أن نلتقي بشفافية وبمواسم هادئة دون ان نلتقي فقط عند المحن؟ كيف نؤسس لثقافات مدنية ولحقوق مدنية تنبذ فكرة الضغائن وازمات الحدود المفتعلة والخوف من الجيران دائما، وان نورط ميزانياتنا المسكينة والمنتفخة من اسعار نفط الازمات والذاهبة حتما الى تنميات مغشوشة وربما تنميات استهلاكية، ولم تذهب بصدق وبشكل برامجي الى تنميات ثقافية وبشرية تؤسس لبرنامج طويل الامد لثقافة البناء والحوار والحداثة والتحضر العميق وتعزيز قاعدة المواطن (العمدة) الذي يشبه المثقف العمدة كما يقول اصحاب نظريات الحداثة، لان هذا المواطن/ المثقف العمدة هو الجين المتحرك في صيروة الفعل الحضاري، اذ لانفع من السياسيين الجاهزين والثوار الجاهزين، لانهم اشبه بالعطارين الذي يعرفون جاهزية الوصفات وثبات جرعاتها للمكان والجسد العليلين ...

ان هذه الثقافة هي الطريق السحري والواقعي والعلمي لكسر حلقات الوهم العالق في الذاكرة العربية منذ ارخبيلات الرمل الى دول المدن الاستعارية والفارغة من الروح، وهي الفعل الذي يمكن ان يصنع لنا اجيالا من المفكرين والعلماء والثوار الذين يمكنهم ان يضعوا المكان والجسد العربي خارج ازمته السريرية باتجاه ازمة السؤال الحضاري والمعرفي المشرعن للحراك النبيل ....

ولنا في حديث المشاكل والصراعات العربية العربية في نسخها الطافية والقومية خير دليل على عمق ازمة الوعي وعمق ازمة الهوية وعمق ازمة المرجعيات، ولعل دروس ماتركته الحروب الثانوية في اوروبا وداخل حاضنة العقل المسيحي أثر كبير ليس في المزيد من اراقة الدماء ،وانما في المزيد من تدمير فكرة الدولة الحضارية التي يمكن تكفل أن الحقوق الانسانية والدستورية للانسان، مع اعطاء المجال للحوار لكي يكون هو الفيصل في كشف الغاز وتعقيدات الصراع. فالازمة هي ازمة صراعية بين قوى كان لها سياقها التاريخي واشكالاتها في الزمان والمكان ، ومثال الازمة الايرلندية هو صورة اشكالية لهذا الصراع، اذ اقترنت اصلا باشكالات وتداعيات الاستعمار الانكليزي القديم للشعوب من عقود طويلة مع الشعوب في اوروبا وافريقيا وامريكا ومنها الشعوب العربية والشعوب البريطانية في اسكتلندا وايرلندا وويلز، لكن الاصوليين الكاثوليك الايرلنديين كانوا اكثر شراسة في مواجهة الاستعمار الانكليزي ذي النزعة البروتستانتية وحملوا السلاح لسنوات طويلة حتى بروز ما سمي بظاهرة الجيش الجمهوري الايرلندي السري وحزب الشين فين والذي احرج الدولة الانكليزية كثيرا واوقع في جنودها ورجالاتها ورموزها الخسائر الكبيرة.

ادراك معطيات الواقع وتحولاتها وشروطه اعطى للعقل السياسي الايرلندي دفعا باتجاه تبني النضال السياسي والفكري لنيل الحقوق المشروعة والتخلي عن الصراع المسلح المجرد والعشوائي والذي لا يترك سوى الخسائر البشرية والمعنوية ويضيع اية فرصة لبيان جوهر هذا الصراع وآليات معالجاته، وبالفعل ترك المحاربون طريقتهم (الواحدية) في فرض شروطهم واتجهوا الى الحوار الجاد وبضمانة دولية انكشفت من خلالها الكثير من الاشكالات والاسرار والحقوق المغموطة ، ونال الجمهوريون الايرلنديون الكثير من حقوقهم وكسبوا ثقة العالم بهم ، فضلا عن خطوتهم التي اسهمت بشكل كبير في خلق هوامش واسعة للتنميات الكبيرة داخل المجتمع الايرلندي والاوروبي عموما ،والتعاطي مع ازمات التاريخ في ضوء اشكالاتها وسياقاتها وربما يرى البعض ان يضعها في (ثقافة المتحف)

ازاء هذا ما الذي يمكن للعرب وللعراقيين ان يصنعوه كبرامج وطموحات في معالجة الكثير من الاشكالات الصراعية في اطار سياقي موضوعي وعلمي بحثا عن حلول تؤكد حقيقة ان الارادة والمسؤولية هما الاساسان في بيان اهمية تحديد مرجعيات هذه الاشكالات الصراعية والبحث عن معالجات ناجعة لها بعيدا عن حساسيات وعقد الماضي ودون شروط مسبقة !! اي انها تخضع لحوارات الفضاءات المفتوحة التي تشرعن للقانون وللوعي وللدولة الحضارية التي تكفل الحقوق وتحمي الهويات، لان الصراع وشيوع ثقافة المحنة ،وتعطيل مناطق الحوار هي التي تؤجج كل الثقافات النكوصية والعنفية باعتبارها ثقافات الدفاع عن النوع...

ان قراءة التجربة الايرلندية ليست لازمة لأحد ، وقد يعترض عليها البعض لهذا السبب اوذاك لكنها تجربة حية كان الدم والخراب هو فضاؤها المباح ،وحين ادرك المحاربون واصحاب الخنادق ان حربهم هي دوامة لاتنتهي وانها تورث البغضاء للاجيال القادمة ، ادركوا أن الحوار الحضاري والانساني والتفاهم وفتح الابواب والشبابيك والاجندات هو الاصوب في غسل القلوب والشوارع قبل نزع الاسلحة التي انتجها الانسان لحمايته ولإدامة وجوده لكنها جعلته الصانع الاستثنائي لحروبها الكونية ،،فضلا عن كون هذا الحوار الحضاري هو الاساس في صنع ضرورات صيانة الانسان ذاته وبناء الدولة الجديدة ..ان الدرس السويسري والدرس الاوروبي والدرس الايرلندي هي دروس قد تحتاج بعض النخب السياسية لوضعها على منضدة الكلام وليست منضدة الرمل على طريق المحاربين لقراءة ما فيها من دروس وعبر تعزز الكثير من دروس تاريخنا القديم الجليل في ادراك ان الايثار والتضحية والوعي باهمية الجماعة في بناء حياة صالحة للمعيش والرفاهية تمثل جوهراً ينبغي الكشف عن لمعانه بعد ان دفنته الحروب والنزاعات والصراعات في طين الامكنة القريبة....

بناء الدولة من بناء الانسان

> ان سويسرا دولة لم تنزل من السماء! ولم يدخل المقدس الكنائسي في صناعتها بقدر ما صنعها الانسان ذاته، الانسان الحضاري الذي آمن وادرك ان الحياة تؤسس على التعاون والحوار والاحترام والشراكة والصدق والمسؤولية والارادة ، وليس على الكراهية وتعقيم افكار الآخرين بالمطهرات وكبس انفاسهم وطردهم من الحراك السياسي والانساني ،لان الحياة المتحركة والافكار المتحركة وحدها الصالحة للري والوضوء والغسول وماعداها فهو راكد وفاسد ...لذا نحن بحاجة حقا الى الدرس السويسري في انشاء الدولة وتوظيف الاشياء الصالحة في الاماكن الصالحة.

ربيعة قدير.. فارسة الأمل وأمّ الإيغور

د. عبدالله المدني

> بملامحها وملابسها المتطابقة مع ملامح وملابس نساء آسيا الوسطى من ذوات الثقافة التركمانية، وبشعرها الأشيب المجدل في ضفائر طويلة، وبقامتها الطويلة نسبيا، لا تختلف السيدة ربيعة قدير - التي ذاع صيتها منذ الاضطرابات التي وقعت مؤخرا في مقاطعة "شينغيانغ" الصينية - كثيرا عن قرينتها البورمية "اونغ سان سوتشي". فعلى الرغم من بعض الفوارق المتعلقة بالجذور والمنشأ والمؤهلات العلمية والإرث السياسي ومنطلقات النشاط السياسي ومكانه، تظل ربيعة وسان سوتشي صوتي الأمل لشعبيهما، والمعبرتين عن طموحاتهما وحقوقهما.

وإذا كانت زعيمة المعارضة البورمية "أونغ سان سوتشي" قد وصفت ذات مرة بأنها فارسة الأمل، فان ربيعة قدير ترتاح للقب "أم الايغور" الذي أسبغها شعبها عليها كناية عن اعترافهم بجهودها في الخارج من اجل لفت أنظار المجتمع الدولي إلى قضية شعب لا يعرف عنه الكثير، بل تفضل هذا اللقب على لقب آخر هو "دالاي لاما شينغيانغ" الذي أطلقته عليها الصحافة الاجنبية منذ اجتماعها في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ بالزعيم الروحي لشعب التبت، واتفاقهما على تنسيق جهودهما إلى أن تعترف بكين باحترام حقوق جميع الأقليات. وإذا كانت سان سوتشي تمارس النضال من داخل وطنها وسط ظروف صعبة وقيود مفرطة وممارسات قمعية من قبل الطغمة العسكرية الحاكمة في رانغون والتي لولا دعم حكام بكين لهم سياسيا واقتصاديا وفنيا لانهار نظامهم منذ زمن بعيد، وتستند في نضالها والتفاف مواطنيها حولها إلى الإرث السياسي لوالدها الجنرال "اونغ سان" الذي طرد الاحتلال الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، ونجح على طريقة جورج واشنطون في خلع البزة العسكرية وانتزاع الاستقلال من المستعمرين الإنجليز بمهارة القائد السياسي، من بعد مفاوضات شاقة في أواخر الأربعينيات، قبل أن يتم اغتياله قبل اشهر من جلاء الجنود البريطانيين عن بورما في عام ١٩٤٨ ، فان ربيعة قدير اضطرت اضطرارا إلى النضال من الخارج مستندة إلى ارث واسم تكونا لها من خلال زج السلطات الصينية لها ولأولادها في المعتقل، وتعذيبها تعذيبا نفسيا، ومصادرة ممتلكاتها، وتشويه صورتها.

وعلى خلاف "سان سوتشي" المولودة في عام/كانون الثاني ١٩٤٥ والمتخرجة من جامعة أكسفورد البريطانية الشهيرة، والحاصلة على درجات علمية من جامعات بريطانية وهندية أخرى في تخصص الفلسفة والسياسة والاقتصاد والتي اختارت بعد إكمال تعليمها أن تتزوج من شخص من غير مواطنيها هو البريطاني "مايكل أريس"، وتتنقل معه ما بين نيويورك وبريطانيا واليابان والهند، فان ربيعة قدير ولدت في يناير /كانون الثاني ١٩٤٧ لأسرة متواضعة من مدينة "ألتاي" في شينغيانغ، ولم تكمل تعليمها بسبب فقر عائلتها – لذا فهي لا تجيد الإنجليزية وتعتمد في أحاديثها على مترجمين – وتزوجت في عام ١٩٦٥ من احد مواطنيها لتنتقل معه إلى مدينة "أكسو" في شينغيانغ مع بدايات ثورة "ماو تسي تونغ" الثقافية المجنونة التي أدخلت ربيعة وزوجها ونشاطهما في مجال بيع الملابس ضمن عملية التطهير الثقافي، الأمر الذي أدى إلى إفلاس ربيعة ماديا وطلاقها من زوجها، قبل أن تتزوج مرة أخرى في عام ١٩٨١ من أستاذ الجامعة المساعد "صديق روزي" وتنتقل معه إلى عاصمة شينغيانغ "أورومتشي". لكن ربيعة كانت وقتها قد عرفت كيف تستفيد من حركة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي في بلادها من اجل استعادة بعض ما سلب منها من ممتلكات في الحقبة الماوية. فأسست إمبراطورية أعمال شملت سلسلة من محال غسيل الملابس وسلسة أخرى من المتاجر الكبرى المتخصصة في تسويق الأزياء التقليدية، إضافة إلى العمل في مجال العقارات. وبالمثل عرفت ربيعة كيف تستفيد من انهيار الاتحاد السوفيتي و قيام جمهوريات آسيا الوسطى كدول مستقلة، وما رافق ذلك من نشاط تجاري عبر الحدود، لتؤسس المزيد من الشركات التجارية العاملة ما بين الصين وروسيا وكازاخستان. وهكذا لم يحل عام ١٩٩٥ إلا وهذه السيدة تحتل المرتبة الثامنة ضمن أغنى أغنياء الصين بحسب تصنيف مجلة "فوربز" الأمريكية، وبثروة قيل أنها لا تقل عن ٢٠٠ مليون يوان.

على أن هذه الثروة الكبيرة لم تنس ربيعة معاناة شعبها، بل أنها وظفت جزءا من أموالها في الأعمال الخيرية والمشاريع المحلية الصغيرة الهادفة إلى رفع الظلم والحيف والفقر عن مواطناتها من نساء الايغور، وتأمين حياة كريمة لهن، مثل مشروع " أمهات الألف عائلة". ومن جهة أخرى ساهم نفوذها وحضورها الاقتصادي المذكور في لفت أنظار صناع القرار في بكين إليها، فتم منحها في عام ١٩٩٣ عضوية الدورة الثامنة للمؤتمر الشعبي السياسي الاستشاري، ثم تم تعيينها كممثلة للصين في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة في بكين في عام ١٩٩٥ . إلى ذلك اسند إليها منصب نائب رئيس اتحاد الصناعة والتجارة في مقاطعة الحكم الذاتي لشينغيانغ، ورئيسة جمعية سيدات الأعمال في شينغيانغ.

ولعل ما ذكرناه في الجزئية الأخيرة يبين مدى اختلاف تعامل النظام الصيني مع ربيعة قدير عن تعامل النظام البورمي مع "اونغ سان سوتشي" فالأخيرة لم تنل من نظام بلادها منذ عودتها إلى بورما على عجل في عام ١٩٨٨ للمكوث إلى جانب والدتها المشرفة على الموت، سوى سلب حريتها وقمع أنصارها وحرمانها من ابسط الحقوق الآدمية، بما في ذلك حرية التنقل والاتصال بالخارج والالتقاء بالأهل والأصدقاء.

وإذا ما عدنا لاستكمال مسيرة ربيعة، نرى أنها – رغم ما راكمته من ثروات وما حظيت به من مناصب رسمية – فقد آثرت برغبتها وإرادتها ألا تصمت حينما شاهدت قمع السلطات بوحشية للمئات من شباب الايغور في مدينة "غولجا" في عام ١٩٩٧ ، فكانت انتقاداتها المتتالية للنظام ومطالباتها الملحة باتباع سياسات مختلفة جذريا، سببا في انزعاج بكين منها، واتخاذ الأخيرة لقرار طردها من عضوية مجلس الشعب الوطني و إلغاء حصاناتها ومصادرة جواز سفرها، كيلا تلتحق بزوجها "صديق روزي" الذي كان قد غادر الصين إلى الولايات المتحدة دون موافقة بكين، ما جعل الأخيرة تجبر ربيعة على الطلاق منه رسميا.

وفي أغسطس /آب ١٩٩٩ ، وبينما كانت ربيعة في طريقها لمقابلة وفد من الكونغرس الأمريكي مكلف بالتحقق من الأوضاع في شينغيانغ، القي القبض عليها بتهمة القيام بأنشطة انفصالية تهدد الأمن الوطني، وذلك في إشارة إلى قائمة لأسماء أكثر من ١٠ معتقلين قيل أن ربيعة كانت تحملها معها لتقديمها إلى الأمريكيين. بعد إلقاء القبض عليها، قدمت ربيعة إلى المحاكمة في عام ٢٠٠٠ ، وصدر حكم عليها بالسجن لمدة ٨ سنوات – سنتان منها في الحبس الانفرادي. غير أنه بسبب ارتفاع أصوات منظمات حقوق الإنسان الغربية و ضغوطات إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، تم إطلاق سراح ربيعة قبل انقضاء مدة محكوميتها بسنتين. و كانت خطوة ربيعة التالية هي مغادرة الصين إلى الولايات المتحدة للسكن في فرجينيا بجانب زوجها، والعمل من هناك معا من خلال ما يعرف بالمجلس العالمي للايغور، من اجل رفع الاضطهاد والظلم الواقع على مواطنيهما المسلمين، ناهيك عن الضغط على بكين حتى تفرج عن أولادهما الذين تعرضوا إلى مضايقات كثيرة منذ إطلاق سراح والدتهم، بل تم اعتقال ٣ منهم (ابليكيم وعليم وقهر) في مايو /آيار ٢٠٠٦ قبل أن يطلق احدهم ويوضع تحت الإقامة الجبرية، كحال أخته "روشانغول" التي تعيش في الصين لكن تحت المراقبة والإقامة الجبرية أيضا.

وربما في المقطع الأخير من المقال، الكثير مما تتقاطع فيه سيرتا المرأتين البورمية والايغورية. حيث تزامنت عودة "اونغ سان سوتشي" إلى بلدها في عام ١٩٨٨ من بعد غياب طويل مع اندلاع تظاهرات تطالب بالديمقراطية شارك فيها الملايين من البورميين وقمعتها السلطات الحاكمة بوحشية ورعونة مخلفة آلاف القتلى. وإزاء هذا المشهد الرهيب، لم تتحمل سان سوتشي ما حصل فأطلقت في ٨ أغسطس /آب ١٩٨٨ ما سمته بحرب الاستقلال الثانية. تلك الحرب التي وضعتها في مواجهة ٤٠٠ ألف جندي تقودهم حفنة من الجنرالات القساة الذين لم يفعلوا شيئا للبورميين منذ إطاحتهم بالحكم الديمقراطي في عام ١٩٦٢ سوى بث الرعب والخوف في نفوس أكثر من ٤٨ مليون مواطن، فضلا عن احاطتهم بستار حديدي كيلا يتعرفوا على ما يحصل خارج بورما من تطورات سياسية واقتصادية وتكنولوجية. وكنتيجة لجرأة هذه السيدة في التعبير عن مطالب شعبها في الحرية والديمقراطية والانفتاح، وعدم قبول بالمساومات والاغراءات، وضعت سوتشي منذ عام ١٩٩٠ قيد الإقامة الجبرية في منزلها في رانغون – باستثناء فترات قليلة جدا – ومنع عنها الاتصال بالعالم الخارجي. كما تعرض أنصارها في "الرابطة الوطنية للديمقراطية" إلى الاعتقال والضرب والتعذيب الجسدي والنفسي كيلا يتجرأوا و يطالبوا مجددا بتفعيل نتائج انتخابات عام ١٩٩٠ التي فازوا فيها وألغاها العسكر.

الحال – أنه كما في نموذج ربيعة قدير – لم تنل حرب الأعصاب التي مورست ضد سوتشي من معنوياتها وطموحاتها كما لم يضعف ذلك من تيارها السياسي. فرغم سوء التغذية الذي عانته في المعتقل والذي كان سببا في نقصان وزنها وتساقط شعرها واصفرار وجهها واضطرارها إلى بيع أثاث منزلها لشراء الطعام، كانت سوتشي لا تكف عن بعث الأمل في مواطنيها من خلال خطبها وإطلالتها عليهم من سطح منزلها، علاوة على ابتكارها طرقا لإيصال صوتها إلى العالم الخارجي من بلد يعتبر فيه استعمال الانترنت والهواتف الخليوية جريمة يعاقب عليها القانون.

وسوف تتطابق صورتا المناضلتين أكثر لو حصلت ربيعة – كما صار يتردد اليوم – على جائزة نوبل للسلام، التي منحت لسوتشي في عام ١٩٩١ تقديرا لصلابتها في مقاومة الديكتاتورية وانتهاك حقوق الإنسان. وأخيرا فإن المقارنة بين السيدتين لن يكون لها معنى وبالتالي سيكون كل ما أوردناه في السطور السابقة لاغيا لو ثبت أن المجلس الأعلى للايغور الذي تتزعمه ربيعة لها صلة ما بالجماعات الإرهابية الايغورية المنطلقة من الدول المجاورة للصين. ذلك أن أجمل ما في سيرة "سوتشي" انه لم يثبت سوى استخدامها للأسلوب الغاندي في مقاومة جلاديها.

منظمات المجتمع المدني ومحاربة الفساد

مهدي زاير جاسم

المجتمع المدني إلا في النظام الديمقراطي الذي نعيشه اليوم، فهو مصطلح جديد نوعا ما ظهر في ظل النظام الديمقراطي الجديد بأمس الحاجة إلى منظمات مجتمع مدني تكون مراقبة لعمل الحكومة ومدى الشفافية في عملها ورصد وتشخيص ظاهرة الفساد المتفشي في جسد الدولة، وليس إلى منظمات همها الربح المادي فقط ولسنا بحاجة إلى لافتات وعناوين فقط لمنظمات ليس لها إلا الاسم وعبارة عن عائلة تتكون من خمسة أو ستة أشخاص.

يكثر الحديث عن أهمية الانتقال إلى مرحلة بناء المجتمع المدني كضرورة لتطوير وترسيخ النظام الديمقراطي، فهو مجتمع يحكمه قانون تضعه الدولة في مواجهة نفسها فلا يستطيع الأفراد والجماعات ولا الدولة ذاتها من اختراق قوانينه، بمقابل ذلك لا يعني إضعاف دور الدولة إنما إيجاد توازن بين قوة الدولة والمجتمع، ففي ظل التركيز على المجتمع المدني تستحوذ منظماته على الاهتمام الأوسع نظرا للموقع المهم الذي تحتله تلك المنظمات في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولما تحدثه من تطور داخلي ينقل المجتمع إلى المدنية المتحضرة وتصبح - منظمات المجتمع المدني- قادرة على إحداث التغيير ونقل المجتمع من الانتماء القبلي إلى الانتماء الوطني، وحينذاك يشكل القانون حجر الأساس ما يؤدي إلى استتباب الأمن والتحضر الاجتماعي .

منظمات المجتمع المدني بما تشمله من (جمعيات، اتحادات، روابط ونقابات، تعاونيات، وهيئات...) هي تنظيمات تطوعية حرة غير حكومية، ملتزمة برعاية مصالح الأفراد وتعظيم قدراتهم للمشاركة في الحياة العامة وفق معايير الاحترام والتراضي والتسامح وقبول الاختلاف بين الذات والآخر، وقد اختلفت وتعددت أدوارها بين منظمات حقوقية غرضها حماية حقوق المواطنين والدفاع عنهم، ومنظمات للنهوض بالبيئة والصحة ونشر الثقافة، ومنظمات تسعى لمكافحة الفقر والبطالة، وأخرى تعتني بالمرأة والشباب والطفولة،، ومنظمات تهتم بمراقبة الحكومات ودفع التطور السياسي وإيجاد السبل المناسبة لتوعية الناس ومساندة القرارات المطورة للبلد ومحاربة التطرف والإرهاب، يتحدد نطاق عملها في تقديم الأفكار والحلول المبتكرة بغية الوصول إلى حل للمشكلات المحلية وتحسين الأداء والخروج بالمجتمع من حالة العزلة وتلبية احتياجات شريحة واسعة من الناس إضافة إلى إشراك الأفراد بقضايا مجتمعهم، بحكم هذه الطبيعة تصبح أكثر ديمقراطية من النمط الحزبي التقليدي وأقدر على رسم ملامح المستقبل؛ كونها أكثر انفتاحاً وأقل كآبة من الممارساتِ الحزبية وأكثر قرباً لملامسة الواقع اليومي المعاش.

فشهدت الفترات الأخيرة نشاطاً شبه ملحوظ لتلك المنظمات والجمعيات إلا أن هناك الكثير من المآخذ عليها نتيجة اختلاف النظرية عن الواقع وعجزها عن تغيير الواقع قيد أنملة أو إحداث أي حراك اجتماعي، فبرغم أعدادها المهولة في الفضاء، العام لا يزال دورها محدوداً وخجولاً، فمعظمها جامد بدون حراك و بدون أية فوائد تُذكَر، وبعضها الآخر تمارس نشاطها موسمياً رغم حصولها على منح مالية تفتح الشهية للعمل المتواصل لكنه لا يتجاوز بضع حلقات نقاش هزيلة وندوة في السنة لا يستفيد منها إلا فئة صغيرة، بينما القلة منها تسير في اتجاه معالجة قضايا آنية وتكون اهتماماتها ومجال أدائها في أضيق الحدود، يضاف إلى ذلك سعي بعض منظمات المجتمع المدني إلى الربح المادي والاستثمار، وهذا ما يبرر اختفاء المنظمات والجمعيات التي تهتم بالبحوث والدراسات الأكاديمية والتثقيفية، ويُعَدُّ الفساد المالي المتفشي داخلها عائقاً يَحدُّ من نشاطها داخل المجتمع.

في ضوء المآخذ الأخرى على منظمات المجتمع المدني وهو ما تعانيه من فساد إداري يتمثل في تمسكها بالإدارة التقليدية وديكتاتورية القيادة واحتكار أقلية مراكز صنع القرار غالباً ما يكونون من الأقارب والأصدقاء والمدينين بالولاء وعدم تجديد الدماء أو إتاحة الفرصة للقيادات الشابة، جاء افتقارها للجانب الديمقراطي نتيجة عملها العشوائي الفردي غير المنظم ونقص الخبرة وعدم وضوح الأهداف وتسخيرها من قبل بعض الأشخاص لتحقيق مكاسب ذاتية أو اللجوء إلى تسييسها بعيداً عن مجال تخصصها لتحقيق أغراض سياسية شخصية أو حزبية .

إن كثرة المآخذ لا تنفي حاجة المجتمع لتلك المنظمات، شريطة أن تتحلى بالشفافية والنزاهة لتشكل قاسماً مشتركاً في عملية التغيير.

mahdyzaer@yahoo.com

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com